الثورة الاحد 6 محرم 1432هـ الموافق 12 ديسمبر 2010م العدد (16832)

معياد .. في المكان المناسب

رياض شمسان

في إطار اهتمامات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بضرورة تطوير وتحديث المؤسسات الحكومية الاقتصادية والارتقاء بها لتسهم بفاعلية في بناء اقتصاد وطني قوي..

أصدر قراراً جمهورياً بتعيين الأخ حافظ فاخر معياد، مديراً عاماً للمؤسسة الاقتصادية اليمنية.. ذلك القرار الحكيم الذي يؤكد مدى حرص فخامة رئيس الجمهورية على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

وهذه ليست مغالاة .. بل حقيقة ملموسة أكدها الأخ حافظ معياد على أرض الواقع المعاش من خلال ذلك النجاح الكبير والمنقطع النظير في السنوات الماضية حين كان رئيساً لمجلس إدارة بنك التسليف التعاوني والزراعي الذي تبوأ المركز الأول بين البنوك في بلادنا .. وذلك بحكم ما يتميز به هذا الرجل من كفاءة عالية وخبرة طويلة في المجال الاقتصادي والتجاري.

فلكم هو عظيم أن يتولى حافظ معياد قيادة المؤسسة الاقتصادية اليمنية التي تعتبر من أهم المؤسسات الحكومية في بلادنا، حيث تكمن أهميتها في تلك المهام الكبيرة المناطة بها .. ناهيك عن الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها .. وبالتالي فإننا على ثقة كاملة بأن حافظ معياد سيعمل على تطوير وتحديث المؤسسة والارتقاء بها .. ولا شك بأن تحقيق هذه التطلعات يتطلب ضرورة منحه كافة الصلاحيات ورفده بالدعم المادي والمعنوي ليتسنى له الاستغلال الأمثل للامكانيات وتسخيرها لتحقيق أهداف المؤسسة المنشودة .. وفي مقدمتها العمل على كسر الاحتكار القائم حالياً في غلاء الأسعار للمواد الغذائية والضرورية من احتياجات المواطنين الفقراء وذوي الدخل المحدود من ملابس الأطفال والكبار وغيرها وتوفيرها بأسعار مناسبة وبيعها في المعارض .. وهو ما يتطلب من المؤسسة ضرورة التوسع في إقامة العديد من المعارض لها في أمانة العاصمة ومختلف محافظات الجمهورية ليسهل للمواطنين شراء احتياجاتهم من هذه المعارض.

ويا حبذا لو يتم تقديم الدعم المالي للمؤسسة كقروض استثمارية من صندوق الفرص الاقتصادية ووزارة الأوقاف والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات وغيرها من الجهات لتقوم المؤسسة الاقتصادية بتبني مشروع لمكافحة البطالة في المحافظات يهدف إلى خلق مجتمع إنتاجي من خلال إقامة مشاريع إنتاجية متوسطة وصغيرة «زراعية وصناعية وسياحية وجرفية» تستوعب الكثير من الشباب العاطل عن العمل والأسر المنتجة في محافظات الجمهورية .. هذه المشاريع التي سيكون لها مردودات إيجابية في القضاء على البطالة .. وكذا ضمان تسديد وإعادة القروض الاستثمارية إلى الجهات المذكورة آنفاً.

وطبعاً هذا المشروع الوطني الإنساني ليس بصعب على الأخ حافظ معياد القيام بتنفيذه عبر إنشاء قطاع مختص بمكافحة البطالة في المؤسسة يضم كوكبة من العقول الاقتصادية النيرة ذوي الكفاءات العالية والخبرات الطويلة في بلادنا من المتقاعدين القادرين على العطاء وكذا ممن يعملون حالياً في الجهاز الحكومي .. والذين لا شك سيقومون بوضع خطة عمل علمية وعملية وتنفيذها بإشراف قيادة المؤسسة.

وبهذا ستكون هذه المؤسسة قد قامت بدور وطني فعال وحققت نقلة نوعية في بناء اقتصاد وطني قوي وخلق مجتمع إنتاجي والقضاء على البطالة التي يقاسي منها شبابنا الأمرين في المرحلة الراهنة.

ثقافة الحوار.. والاستحقاقات الدستورية

عبدالرحمن سيف إسماعيل

ساد اليمن طوال الأسبوعين أو الثلاثة الأسابيع الماضية مناخ وطني تميز بالحب والمودة والتسامح، وغلب عليه طقس مفعم بالحيوية، والعنفوان بسبب خليجي ٢٠ تناسى خلاله الناس جميعاً الاختلافات السياسية، ومظاهر العنف والحدة في النقاشات والحوارات الوطنية..

وهذا المناخ الوطني الذي أعاد إلينا حيويتنا وشبابنا وعنفواننا إنما يعيدنا إلى المناخات التي عاشها شعبنا بكل تياراته وألوانه السياسية المختلفة إبان الإعلان عن الوحدة اليمنية وقيام الدولة اليمنية الحديثة، ويتخوف الكثيرون من أبناء الوطن من عودة الجو المشحون والمحتقن الذي يكاد يفسد علينا متعة الحديث عن أفراحنا بأعياد الثورة اليمنية وقيام الوحدة اليمنية، ويعيدنا إلى شبح التشطير والانقسامات والحروب ودورات العنف التي تكاد تكون قد اختفت من ثقافتنا الوطنية أو أنها توارت خلف الثقافة الوطنية الوحدوية الجديدة.. ثقافة الثورة والمشاركة والحب والتسامح وإيثار الآخر.

وعلى الرغم من شبح الخوف من ثقافة الكراهية والتجزئة إلاّ أن ثقافة الحوار لا تزال مطروحة ومسموعة من طرفي المعادلة السياسية في كل من السلطة والمعارضة، ولا تزال الأيدي ممدودة لبعض.

ونظراً لأهمية هذه القضايا أحببت أن يكون موضوعي هذا عن الثقافة الحوارية التي تكونت لدى عامة الناس بعد انطقاع طويل جداً، وذلك لسببين اثنين، الأول: دعوة السلطة لحوار شامل مع جميع الفعاليات السياسية، ودعوات مماثلة من أحزاب اللقاء المشترك، وأحزاب معارضة أخرى.

والثاني: لتكريس فلسفة الحوار «أي فلسفة العقل» طالما وأن هناك احتقاناً سياسياً وتنافراً بين بعض مكونات المجتمع السياسية والاجتماعية وانهيار سياسي واقتصادي بل انفجار سياسي وعسكري في أكثر صعيد، وفي أكثر من منطقة.

والحوار مع مختلف القوى السياسية والاجتماعية بثقافة قديمة ارتبطت بثقافة الثورة اليمنية.. انتهت هذه الثقافة باتفاقية مارس عام ١٩٧٠م الشهيرة بين المعسكر الجمهوري، والمعسكر الملكي.

إلا أن التوتر انتقل إلى الجبهة الجنوبية الأخرى، ودخل اليمنيون في حربين مباشرتين عام ١٩٧٢م، وعام ١٩٧٩م. وشهدت أيضاً تمردات وحروباً داخل العمق اليمني، وتوتراً بين النظامين في كلا الشطرين، ولكن الحوار ظل متواصلاً بين الشطرين، وبين السلطة والمعارضة، والذي أسفر عن اتفاقية ١ يناير عام ١٩٨٠م، في صنعاء بين السلطة كطرف أول والمعارضة كطرف ثان ممثلاً بالجبهة الوطنية الديمقراطية وقتها ممثلة برئيسها المناضل سلطان أحمد عمر طيب الله ثراه وانتهى الحوار هنا بتقديم تنازلات متبادلة من الطرفين منها إيقاف إذاعة المعارضة مقابل إصدار صحيفة الأمل في صنعاء وهي الصوت الوطني الوحيد الذي وجد على مستوى الشطرين، وإيقاف العمليات العسكرية، وكانت هذه الاتفاقية ممهدة لحوار وطني واسع وشامل بين قيادتي الشطرين في كل من صنعاء وعدن، انتهى بتعليق كافة العمليات العسكرية وإنشاء مشاريع اقتصادية مشتركة بين الشطرين وصولاً إلى اتفاقية الوحدة في نوفمبر ١٩٨٩م وقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

ونظراً لوجود أزمة سياسية كبيرة في الوقت الحالي على أكثر من صعيد، ووجود مخاوف متبادلة من مختلف الأطراف وتداعيات الحوار من هنا وهناك.. بدأت الفعاليات الإعلامية والثقافية أيضاً تتحدث عن الحوار وأهميته في بلورة ثقافة مشتركة، وتحقيق الأمن والاستقرار في ربوع الوطن اليمني الواحد.

والثقافة الحوارية التي بدأت تتكون والتي نحن في أوج الحاجة إليها الآن أكثر من أي وقت مضى هي الدخل الحقيقي لبلورة مواقف مشتركة لمشكلات اليمن المتفاقمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وهي إذا ما نظرنا إلى أسبابها ومضامينها لوجدناها أزمة سياسية في الأساس، والأزمات الأخرى الملتهبات أيضاً الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والإدارية جميعها إفراز طبيعي للأزمة السياسية.

ولكي تنجح ثقافة الحوار هذه لا بد وأن يكون الحوار جاداً وصادقاً وشفافياً وموضوعياً، ،أن ينظر للقضايا المطروحة من زاوية الوطن ككل أولاً لا بد أن يتم الاعتراف بالأزمة لكي نتمكن من وصف العلاج لها، ولا بد أن يتم الاعتراف بالأزمة، وهناك لا بد من إشراك جميع الأطراف، وجميع الفعاليات الوطنية السياسية والاجتماعية الثقافية في حل هذه الأزمة وإلاّ ظلت الأزمة قامة وتداعيات قابلة للانفجار الوشيك في أي لحظة.

فالوطن يغرق الآن، والعامل الدولي في الأزمة واضحاً ولا يستطيع أحد تجاهله، فاليمن بموقعها الاستراتيجي، ومقوماتها الكبيرة، وامتداداتها الجغرافية، وسكانها الطيبين محركة للأطماع الأجنبية.. وهذه القضايا وغيرها يدركها الجميع.. لهذا ينبغي أن يكون الحوار شاملاً وواعياً، ومستوعباً للخطر المحدق، وأن تكون جميع الأطراف حاضرة في هذا الحوار وينبغي أن يكون صوتها مسموعاً للجميع، حتى وإن أدى ذلك إلى علانية الجلسات الحوارية، وأن تكون منظمات المجتمع المدني، والشخصيات الاجتماعية، والثقافية والفكرية حاضرة في الحوار شأنها شأن الأحزاب السياسية ولا بد من أن تكون هناك أيضاً تنازلات متبادلة من قبل الجميع، للجميع.

والجميع للوطن بكل مكوناته، وهذه ضرورية للخروج بحلول حقيقية لمختلف المشكلات التي تعيق العملية التنموية والبنائية بصفة عامة، ويجعل البلد رهينة التخلف والصراعات الطويلة.. وهي بلد الإيمان والحكمة، والحضارة والمبادرات البنائية المبكرة.

لا بد من تكريس الحوار كثقافة وطنية تحقق احتياجات البلد للأمن والاستقرار والتنمية، لأن الأوضاع القائمة تمس كل إنسان في البلد فالبلد تحتاج إلى الأمن وتحتاج لكل فلس من أجل التنمية ومن أجل يظل كل إنسان مبدعاً ومرتبطاً بالوطن.

فالمشكلات القائمة مكلفة ومؤثرة إلى استقلال البلد وأمنه وتقدمه، لما ينتج عنها من فساد مالي وإداري وسياسي وثقافي، بالإضافة على تنامي مشكلات العنف والإرهاب الذي أصبح خطراً عالمياً تتذرع به القوى العظمى للتدخل في شئون بلدنا.

وربما أن الجميع لامس المشكلة أو جزءاً منها وأصبح يعتقد أن كل هذه المشكلات ستحل من خلال حكم محلي كامل الصلاحيات، وإذا ما أخذت هذه القضية بعين الاعتبار فإن الكثير من القضايا تترتب على هذه العملية أبرزها إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يلبي متطلبات الحكم المحلي وإعادة توزيع الثروة والموارد المالية بحيث يصبح كل إقليم قادراً على إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة لإحداث الفعل البنائي والتطور المنشود.

وفي ضوء ذلك لا بد من إصلاح النظام الانتخابي بما يتناسب مع مكونات المجتمع الجديد والتعددية الحزبية والتنظيمية كما هو حال المجتمعات الديمقراطية والأنظمة الديمقراطية، وبما يحقق عدالة التمثيل والتنافس لمختلف الفعاليات الحزبية والتنظيمية.

نحن نحتاج لحوار فعلي يعيد إنتاج العملية الديمقراطية بآفاقها الحقيقية وإنتاج الحضارة التي امتازت بها اليمن تاريخياً.

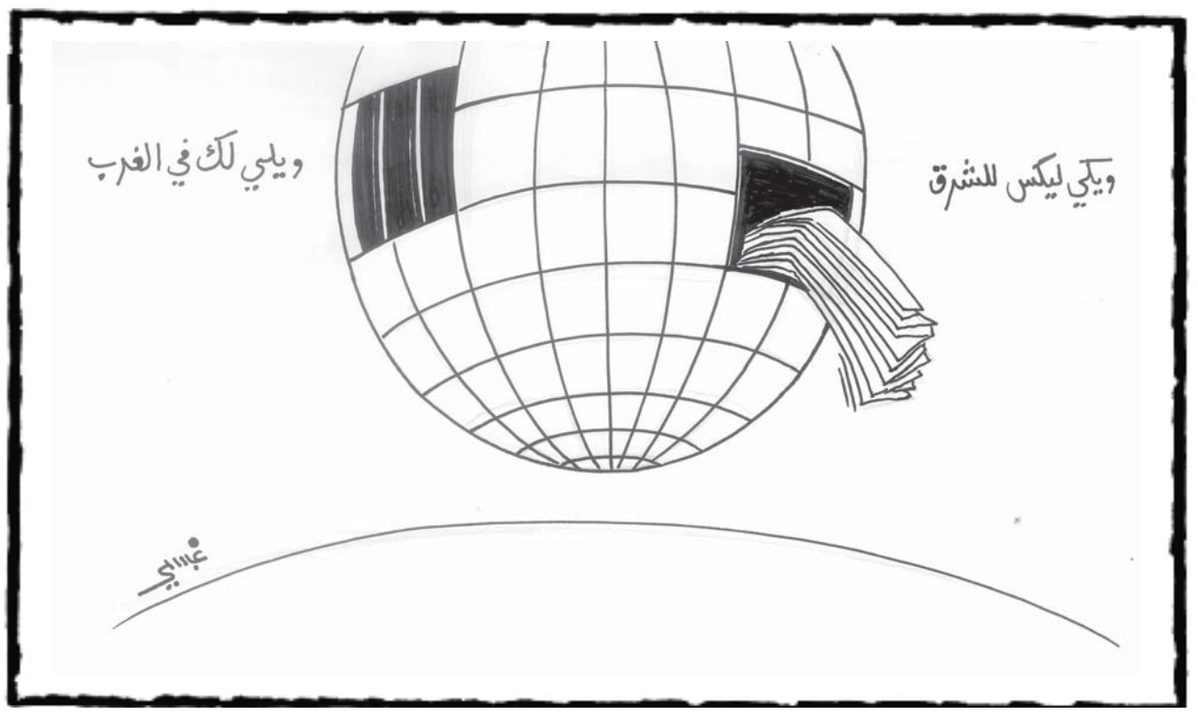

يوم مبارك

عبدالله البحري

عندما كنت وبعض الأصدقاء والجيران على موعد مع ذلك اليوم الذي نعتبره نحن وكافة المسلمين في الأرض بأنه يوم عيد أسبوعي يجمعنا فيه كل سلوك له علاقة بديننا الحنيف وبعض العادات والتقاليد المحمودة والجميلة..

ولعل يوم الجمعة الماضية وتحديداً التي صادفت ٢٦ نوفمبر ٢٠١٠م كانت أشبه بشعيرة مميزة ولاتقل عن موقف رائع ومشهود له بغير أرض طيبة ومقدسة، فقد هممت ومعي من ذكرتهم بأول السطور للانطلاق مبكرين صوب جامع الصالح لنشهد الخطبة التي سيلقيها على المنبر الداعية المعروف د/عمرو خالد، وبرغم ان حرص الجميع على الوصول بالوقت الذي يسبق موعد الصلاة فإننا فوجئنا بامتلاء الجامع عن بكرة أبيه لدرجة جعلتنا نبحث عن مكان شاغر بأروقته من الخارج ، والمهم أننا بالكاد جلسنا بعد أداء ركعتين هما تحية المسجد حتى تلى ذلك بنحو نصف ساعة صعود الخطيب المذكور معلنا بتحيته وسلامه رفع أذان صلاة الجمعة بصوت أحد الشباب ومن ثم تنبيه هذا الأخير وتذكيره للحضور بالاستماع والانصات وعدم اللغو اثناء خطبة الجمعة .. من هنا بدأ الداعية (عمرو خالد) باستهلال خطبته الرائعة والمشوقة بذكر الله والحمد له والثناء على الرسول عليه وآله أفضل الصلاة والتسليم والتذكير بوسطية ومثالية هذه الأمة وفي مقدمتها شعب اليمن وأهل هذه البلدة الطيبة وما تلى ذلك من دعوة لإحياء نشاط اسلافنا الصالحين من الذين دعوا بالحكمة والموعظة الحسنة عبر تمثيل هذه البلاد وأهلها في مختلف الدول والأصقاع التي دخلت الاسلام من خلال التعامل التجاري ووصول لذلك النجاح العلمي والديني والاقتصادي، وهي فرصة بالفعل لخوض ونشر الوسطية بين كافة الشرائح..! لم أقصد بحديثي هذا عرض الصورة المكانية والزمانية بقدر ما عنيته من مباركة للحدث وكذا المبادرة الطيبة ذات الصلة بأرض لم يرق لأهلها سوى السير مع نهج ومبادئ وتعاليم الدين القويم ودونما أدنى التفاتة لأولئك السائرين في مسالك ضالة ومظلمة فيها من الغلو والتطرف ما يوقع بعض المغرر بهم من الشباب في أتونها.. والله الهادي والموفق إلى ما فيه خير هذه البلاد وعبادها إنه سميع مجيب.

خواطر الأحرف الساكنة

حسين البكري

<،، بعد انتهاء الحفل الدبلوماسي اقترب مني ذلك الطاووس المنفوخ بالكبر المتخلف وقال أين سيارتك المرسيدس؟

قلت ساخراً: وضعتها بالورشة لتغيير الزيت المغشوش، قال ضاحكا: أنت يا مسكين ليس عندك سيارة مرسيدس ولا حمارة ولا حتى سيارة مطافي!!

الحمد لله على نعمه التي لا تحصى فكرت لحظة وقلت: إذن أنت تتفاخر بما عندك، من سيارة مرسيدس آخر موديل ومن وظيفة بالدولار!!

مبروك عليك فخفخينا المال الحرام، (فسكت).

■ أكاد أجزم أن مسلسل الاعتراف الدولي بدولة فلسطينية حرة فوق الأرض التي احتلت عام ١٩٦٧م ما هو الا استكمال لمسلسل المفاوضات السابق الذي انتهى مقامه بالفشل، فأمريكا لن تسمح لنا بأي حال من الأحوال أن ننهي مأساتنا وفق إرادتنا وبأيدينا فمجلس الأمن العالمي والأمم المتحدة ومنظمات الكذابين حماة حمير الامبوسيلي البرية المخططة ومعهم الحمير المستأنسة، جميعهم متآمرون علينا ولن يهدأ لهم بال إلا بتدميرنا نحن ومقدساتنا وتهويد أرضنا، أو حتى إحراقنا أحياء مع هويتنا.

ما زلنا نشارك عدونا عدوانه على قدسنا من خلال خلافاتنا وصمتنا وتقصيرنا نحن أهل فلسطين، نعم إن مسلسل الاعتراف بدولتنا هو ظاهرة فيها حسن نية إلا أنه سيكون بديلاً عن مسلسل المفاوضات السابقة البائسة، الذي هو كلام مجرد كلام ومؤامرات وتصريحات إلا إذا شاء الله لمسلسل الإعتراف الجديد نتيجة جديدة فيها عمل صادق ومنصف قولاً وعملاً.

نحن لا نريد إضاعة المزيد من سنوات عمرنا لنتابع ونستغيث ولنفاوض لنكتشف كل مرة أننا نتعرض للخداع والأكاذيب المسمومة، فنحن أهل فلسطين لا نريد دولة فلسطينية على الورق إنما نريد أفعالاً.

H__elbakri@hotmail.com

إعلان